الأمـــم المتحـــدة

S/PV.7392



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٩٢

الثلاثاء، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شين بو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبر مارتينس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/118)

1504995 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/118)

الرئيس (تكلم بالصينية): عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/118، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن جنوب السودان، الصادر في ١٧ شباط/فبراير (S/2015/118). وكما هو الحال دائما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بشأن التطورات التشغيلية منذ ذلك الحين.

وكما يعلم أعضاء المجلس، الحالة الأمنية في جنوب السودان مقلقة للغاية. إن العديد من الانتهاكات لاتفاق وقف الأعمال العدائية، الموقع قبل ما يزيد على العام في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأكدت، قد تم الإبلاغ عنها وتأكيدها، وكذلك عدد كبير جدا من الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، ولا سيما في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وفي ١٠ شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن العديد من التفجيرات في ولاية الوحدة، في منطقة المدرسة الواقعة إلى جنوب غرب بانتيو. وأفادت التقارير بأن جيش تحرير شعب السودان بأنه قد فتح النار بعد أن شوهد الجناح المعارض يقوم بتقدم مضاد على مدينة بانتيو. ولم يتسن لقوتنا تأكيد هذا التطور على خطوط الدفاع حول بانتيو. في ١٣ شباط/فبراير، القى الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا القبض على خمسة على الأقل من أفراد الجيش المعارض في أعقاب اشتباكات وقعت بين بلنتيو وغويت، والأشخاص الخمسة ما زالوا قيد الاحتجاز.

وبالمثل، في ولاية أعالي النيل، فإن الحالة الأمنية في الآونة الأخيرة سادها استمرار تبادل النيران بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة المسلحة في الفترة من ٨ إلى ١٧ شباط/فبراير في منطقة ناصر بعد نهر سوبات. كما وردت تقارير عن اشتباكات جديدة في مقاطعات مابان وملوط ومانيو خلال الأيام العشرة الماضية. إن الاشتباكات التي وقعت في هذه الولايات تشير بوضوح إلى أن حقول النفط الموجودة هناك لا تزال أهدافا رئيسية لقوات المعارضة العسكرية.

وفي الوقت نفسه، يواصل الجانبان تعبئة المجندين الجدد ونشرهم استعداد لمزيد من الاشتباكات الجارية، في حين أن فصل الجفاف المستمر يفتح خطوط اتصال وتحركات جديدة للقوات والمعدات. في ١٥ شباط/فبراير، تم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن رجالا مسلحين، ربما ينتمون إلى ميليشيا الشُّلك المتحالفة مع الحكومة، قد جندوا قسرا ما لا يقل عن ٨٩ طفلا من مخيمات النازحين في مقاطعة ملكال بولاية أعالي النيل. وأفاد شهود عيان لليونيسيف بأن

رجالا مسلحين قد طوقوا المنطقة بأكملها وبحثوا في كل بيت عن الصبية البالغين من العمر أكثر من ١٢ عاما.

وفي الوقت نفسه، في مقاطعة بيبور، بولاية جونقلي، يهدد بطء إدماج قوات قبيلة المورلي والافتقار إلى الموارد المالية المعلنة لمنطقة بيبور الإدارية الكبرى بزعزعة الاتفاق المؤرخ ٢٨ آذار/مارس بين فصيل كوبرا التابع لجيش دفاع جنوب السودان، الذي يقوده ديفيد ياو ياو، والحكومة.

تم تعيين الفريق أول جوشوا كونيي قائدا للجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، الأمر الذي زاد أيضاً من التوترات لأن كونيي، المفوض السابق لمقاطعة بيبور، عمل بشكل وثيق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد قوات ديفيد ياو ياو في المنطقة. كما تلقينا تقارير تفيد بأن قبيلة مورلي توصلت إلى اتفاق مع قبيلة اللوو نوير – الأمر الذي من شأنه أن يكون تطورا غير عادي في حد ذاته – لمنع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من التحرك عبر أراضيهما في حال كانت تخطط للقيام بعمليات في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة. وحاليا، هناك خطر كبير في أن يمتد النزاع في الأشهر المقبلة إلى بيبور وأكوبو في ولاية جونقلي.

كما تصاعد التوتر أيضا في المنطقة الاستوائية، بسبب التدفق الهائل لقبائل الدينكا الرحّل المدججين بالسلاح من ولايتي جونقلي والبحيرات، مع أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ رأس من الماشية، إلى أراضي جيرانهم الصالحة للزراعة. وتجسّد هذه التحركات المواجهات الطويلة الأمد حول مناطق الرعي جنوب ولايتي البحيرات وجونقلي. ومن الواضح أن هذه البؤر الساخنة يمكن أن تتحول بسهولة إلى مناطق حرب.

وعلاوة على ذلك، فإن الخلافات السياسية الداخلية في الحكومة الائتلافية في ولايتي شمال وغرب بحر الغزال أدت إلى التنحية المشكوك فيها للحاكم بالنيابة ورئيس الهيئة التشريعية المحلية. ويمكن أن تؤدي هذه التوترات إلى نزاعات قبلية جديدة، حتى وإن ظلت هاتان الولايتان إلى وقت قريب نسبيا تنعمان بالسلم على الرغم من التطورات التي حدثت في أماكن أخرى من البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

ويبيّن عدم استقرار البيئة الأمنية مباشرة استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الأطراف. ولا يبدو أن الحكومة والمعارضة تأخذان المفاوضات السياسية بجدية وتبدوان غير راغبتين في تقديم التنازلات الضرورية. لا يمكن وصف الحالة في محادثات السلام في أديس أبابا بأي طريقة أخرى سوى أنها فشل ذريع من جانب القيادة التي لا تزال تركز على سعيها إلى السلطة بدلا من رعاية شعبها. والمحادثات متوقفة على ثلاث مسائل هي تقاسم السلطة، والترتيبات الأمنية، والإصلاحات الدستورية. ويبقى احتمال تخفيف أي من الطرفين حدة موقفه احتمالا ضعيفا.

ولا بد من أن أعضاء المجلس يذكرون أن الطرفين وقّعا في ٢١ كانون الثاني/يناير في أروشا اتفاقا لتوحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، في أعقاب محادثات يسّرها حزب تشاما تشا مابندوزي، وهو الحزب الحاكم في تنزانيا. وفي ١٦ شباط/فبراير، وقع الطرفان وثيقة أخرى تنطوي على وضع نموذج لخارطة طريق تتضمن جداول زمنية محددة، لتنفيذ اتفاق أروشا. ولكن في ضوء البيئة السائدة والمواقف التي لا تنازل فيها والتي أعرب عنها الرئيس كير والسيد ماشار، ما زال التنفيذ الفعلي لذلك النموذج يكتنفه الكثير من الشك.

وفي الأسبوع الماضي، في ١٣ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أنها ستؤجل الانتخابات العامة والرئاسية مدّة ستنين واقترحت على الهيئة التشريعية الوطنية تعديل دستوريا من شأنه تمديد فترة ولاية الرئيس والهيئة التشريعية الوطنية حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي ١٩ شباط/فبراير، قدمت الحكومة مشروع القانون المقترح لتعديل الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١

إلى أعضاء الهيئتين الذين تم استدعاؤهم من العطلة من أجل جلسة خاصة. ولدى أعضاء الهيئتين الآن شهر واحد للنظر في المقترح، ويتطلب اعتماد مشروع القانون بعد ذلك أغلبية من ثلثي أعضاء الهيئتين، كل على حدة. وبالنظر إلى الأغلبية التي تتمتع بها الحكومة في الهيئة التشريعية، فمن المرجح أن يعتمد هذا المقترح. هذه الخطوة استجابة إلى ما اعتبر استراتيجية المعارضة لتعيد النظر في شرعية الحكومة ورئيس الجمهورية بعد حزيران/يونيه من هذا العام، والقيام بذلك رسميا حتى لا تضطر إلى التفاوض بشأن ذلك تحت الضغط. وبطبيعة الحال، لا يمكن إلا أن يشعر المرء بالقلق من أن جدول السنتين الزمني هذا يمكن أن يصبح حافزا آخر لإرجاء التوصل إلى التسويات اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام.

وأخيراً، لا بد لي أن أؤكد على تقلص الحيز السياسي والحريات. وهذا مدعاة للقلق. لقد تعرّض الصحفيون للاحتجاز والمضايقات بسبب انتقادهم للحكومة. وتم إغلاق صحيفة ذا نيشن ميرور في ٣ شباط/فبراير، بعد نشر مقال يدّعي بأن القوات الحكومية قد هجرت بلدة رئيسية قرب الحدود الدولية مع السودان. وفي ١٦ شباط/فبراير، حتى إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة هُددت بالإغلاق إذا استمرت بمقابلة زعماء المعارضة. ومنذ ذلك الحين، تصدّت الممثلة الخاصة إلين لوي لتلك الحالة باجتماع مع وزير الإعلام في جنوب السودان، ولكننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاه العام لانكماش حرية الصحافة في البلد. وفي غضون ذلك، ما زالت الأحزاب السياسية المعارضة أيضا تُمنع من المشاركة في محادثات أديس أبابا للسلام.

إن الحالة الإنسانية في جنوب السودان في خطر محدق من مزيد من التدهور خلال الأشهر المقبلة. ونستضيف حاليا ٠٠٠ ١١٣ من المشردين داخلياً في ثمانية مواقع، وهناك ١,٥ مليون مشرد آخرين في جميع أنحاء البلد وكذلك ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ خارجه. والتشرد آخذ في الازدياد مع استمرار القتال. وعلى مدى الشهرين الماضيين فقط تشرّد نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص آخرين على الرغم من أنها كانت فترة هدوء نسبي. ومن المتوقع ارتفاع عدد المدنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مع اقتراب موسم الجدب. وهناك حوالي ٢,٥ مليون شخص بالفعل في مستوى انعدام الأمن الغذائي لحالات الطوارئ والأزمات – أي ضعف عددهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عندما بدأت الأزمة – إضافة إلى ٣,٩ ملايين شخص في حالة من الإجهاد عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي. وتماشيا مع الأنماط الموسمية، يمكن أن يحدث تدهور شديد بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه من هذا العام، عندما يصل موسم الجدب إلى ذروته. وغني عن القول إن الدول المتضررة من النزاعات هي الأكثر عرضة للخطر لأن الأسواق دُمرت ومخزونات الأغذية كانت وما زالت تُستنفد قبل الأوان. ويجري بذل قصارى الجهود لتقديم المساعدة إلى أولئك المحتاجين. يعوق انعدام الأمن والمضايقات، ولا سيما للموظفين الإنسانيين الوطنيين، جهود الاستجابة.

وكما ذكرت في آخر إحاطة إعلامية قدمتها، تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الاستفادة من كل فرصة للانتقال من الحماية من خلال المكان إلى الحماية من خلال الحضور. وهناك تركيز متزايد على إجراء دوريات دينامية ومتكاملة لتعزيز حماية وطمأنة المجتمعات المحلية وجمع معلومات حيوية لتيسير استجابات مناسبة وفي حينها للتهديدات الجديدة. وفي الشهر الماضي وحده، سيّرت البعثة أكثر من ٠٠٠ ٥ دورية عبر جنوب السودان متنوعة في طبيعتها: قصيرة المدة، طويلة المدة، راجلة، ومتكاملة والدوريات الجوية الدينامية. وركّزت الغالبية العظمى من هذه المهام على الإشراك الإيجابي والاستباقي للمجتمعات المحلية الضعيفة خارج القواعد.

لقد أنشأنا قواعد عمليات مؤقتة في المراكز السكانية الرئيسية في إطار هذه الاستراتيجية. نحن ننظر في الوقت الراهن في خيارات لإنشاء قواعد عمليات متقدّمة في بانتيو وملكال وبور ونسعى للحصول على موافقة السلطات المحلية تحقيقاً لهذه الغاية. وقد أعددنا خططا للطوارئ في حالة تدهور الحالة الأمنية.

وتلك الخطط تعتمد على الإبقاء على قوات الرد السريع عند درجة تأهب عالية بحيث يمكنها الاستجابة بسرعة وبقوة. ومن المتوقع أن تكون جميع الكتائب قادرة على ممارسة المرونة لكي توفر تعزيزات في أي مكان من البلد.

ونحن ننشر الآن حوالي ٥٠٠ ٣ فرد من قوام القوات المأذون به حديثا والبالغ ٥٠٠ ٥ فرد، وسيتم الانتهاء من النشر الكامل للمشاة وعناصر التمكين الخاصة بهم بحلول نيسان/أبريل، مما سيمكن البعثة من مواصلة توسيع نطاق وجودها في البلد. وجرى نشر ست من الطائرات العمودية التسع للخدمات، ونحن نواصل نشر وحدات الطائرات العمودية التكتيكية من إثيوبيا ورواندا. ويجري حاليا نشر كتيبة صينية وقوات إضافية من كينيا، وسيتم أيضا نشر القوات القادمة من غانا ووحدة نهرية من بنغلاديش في المستقبل القريب، ويؤمل أن يتم ذلك بحلول نيسان/أبريل.

وأود أن أضيف أننا ما زلنا نشهد انتهاكات لاتفاق مركز القوات مثل فرض قيود على التنقل واحتجاز الأصول والتهديدات التي يتعرض لها الأفراد والمقار والاعتداءات والمضايقات وعمليات الاعتقال والاحتجاز والقيود المفروضة على استيراد المعدات، بما في ذلك، ولبعض الوقت، على معدات تخص الوحدات الإثيوبية والصينية. ويبدو أنه يجري إزالة هذه العقبات، ولكن ما زال يتعين علينا أن نرى ما الذي سيحدث على أرض الواقع. وبالأمس، قمت بتعميم صحيفة وقائع عن الانتهاكات لاتفاق مركز القوات لأوفر للمجلس تحليلا لجميع هذه الأحداث التي وقعت في كانون الثاني/يناير.

ومن ثم، فإن لدينا بيئة أمنية هشة للغاية وجولة مستمرة من محادثات السلام، والتي لا توجد احتمالات قوية لأن تحقق المزيد من التقدم. وأعتقد الآن أكثر من أي وقت مضى أن ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز جهود الوساطة وإلى إجبار الطرفين على تحمل العواقب إذا لم يُظهرا استعدادا للقبول بحلول وسط وواصلا خوض صراع سيؤدي إلى المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. والأكثر أهمية في هذا الصدد هو الحاجة إلى تحقيق المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي لا يمكن أن تمر دون عقاب. فالمساءلة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والمصالحة في الأجل الطويل. وثقافة الإفلات من العقاب يجب أن تنتهي، ومن ثم، لا بد من تقديم المسؤولين عن استمرارها إلى العدالة. وحيث أن محادثات السلام قد استؤنفت للتو، أود أن أحث المجلس على النظر ربما في إمكانية إصدار بيان رئاسي قوي، يدعو الطرفين إلى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل خلال هذه الجولة من المحادثات أو مواجهة العواقب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. قبل أسبوعين، عدت إلى جنوب السودان بعد غياب لمدة عام، حيث زرت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك التي تسيطر عليها المعارضة. وعلى الرغم من تراجع نطاق وشدة الصراع في الآونة الأخيرة، استمر عدد المشردين واللاجئين في الزيادة ليصل إلى مليوني نسمة، فيما قُتل آلاف آخرون

من المدنيين. وارتكب الجانبان المزيد من الانتهاكات للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، على النحو المبين في التقريرين العلنيين عن حقوق الإنسان الصادرين عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وهناك المزيد من الناس، والذين يفوق عددهم الآن ٠٠٠ ١١٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال، يلتمسون الحماية في مواقعنا المخصصة لحماية المدنيين. وقال لي أناس مشردون إنهم مرعوبون. فليس لديهم مكان يذهبون إليه ويبدو أن الجانبين يعيدان التسليح ويعدان لحملة عسكرية جديدة.

وفي جوبا، التقيت أشخاصا أُعدم جميع أفراد أسرهم، وذلك في المقام الأول بسبب أصلهم العرقي، فضلا عن نساء وفتيات جرى احتجازهن كرقيق جنسي بعد قتل أزواجهن. وفي ملكال، قابلت امرأة قُتل زوجها المعاق، وهو طبيب، بالرصاص داخل مستشفى تعليمي في نيسان/أبريل الماضي، إلى جانب مئات الآخرين. وفي بانتيو، زرت مستشفى شهد في نيسان/أبريل اقتياد مجموعة من المدنيين الذين كانوا يلتمسون الأمان إلى غرفة صغيرة حيث قتلوا رميا بالرصاص. ولدى عودتي من المستشفى، التقيت أطفالا مجندين ورأيت جنودا في حالة سُكر عند نقطة تفتيش، وهم يصرخون في وجوه مجموعة من النساء المدنيات ويستهزأون بهن. وتنسل النساء خارجات من موقع الحماية التابع للأمم المتحدة نهارا لجمع الحطب ويذهبن إلى السوق، ثم يعدن إلى المخيم في المساء. وقد أخبرنني بأن البعض منهن يتعرضن للتحرش والاغتصاب.

وبالإضافة إلى الصراع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، يدور العديد من الصراعات المحلية في جميع أنحاء البلد بين القبائل، بل وحتى بين العشائر داخل القبيلة الواحدة. وتشهد تلك الصراعات أعمال نهب وسرقة للمواشي، وكذلك جرائم قتل وعنف جنسي. وهناك حيازة على نطاق واسع للأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك البنادق من طراز AK-47، الأمر الذي يزيد من انعدام الأمن. وأبلغني كثير من المسؤولين الحكوميين بأن شعب جنوب السودان كافح على مدار عقود من أجل الكرامة والاستقلال وحقوق الإنسان. وما شاهدته خلال زيارتي ليس بالتأكيد هو ما كان أبناء جنوب السودان يقاتلون من أجله. فبعد عقود من القتل وغير ذلك من الانتهاكات، هناك حاجة إلى إحداث تغيير ثقافي يقوم على احترام حياة الإنسان وحقوق الإنسان. ولئن كان الأمر يتطلب جهود زعيمين لإنهاء الحرب في جنوب السودان، فإن ثمة حاجة إلى جهود الكثيرين ليصبح السلام مستداما. وعملية السلام الجارية والترتيبات السياسية المقبلة يجب أن تشمل ممثلين لجميع المجموعات العرقية والنساء والمسنين والزعماء الدينيين والشباب والأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني.

والمتضررون الوحيدون من الصراع هم المدنيون والحقوق المدنية والسياسية؛ كما كان للصراع آثار اجتماعية واقتصادية شديدة. فقد أُهدرت ملايين الدولارات، التي كان بالإمكان توجيهها نحو التنمية الاجتماعية، أولا على الفساد ثم على الاقتتال على الغنائم بين أفراد فئتين من قدامى المحاربين وقادتهم. ونظرا لأن التجارة الاقتصادية قد توقفت، فإن الدول المجاورة أيضا خسرت الملايين، ويقوم المجتمع الدولي بالاستثمار في الإغاثة في حالات الطوارئ بدلا من بناء القدرات والتنمية. وقبل الصراع، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب السودان، وهو بلد غني بالنفط، ٠٤٥ ١ دولارا سنويا. وعلى الرغم من ذلك، فإن مستويات الأمية ووفيات الأطفال والأمهات فيه هي من بين أعلى المعدلات في العالم.

وتوفر بعض التطورات الإيجابية الأمل في أن المستقبل قد يكون أفضل. ففي كلامي مع الناس، لمست تزايد الرغبة في السلام والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، والمشاركة السياسية. وقد اجتمع ممثلو جميع القبائل وعددها

٦٥ في الأسبوع الماضي في جوبا للتعبير عن مطالب مماثلة. وشجعوا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الثلاثية للمفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي على عدم فرض جزاءات على البلد ككل، ولكن على الأطراف أو الأفراد الذين يرفضون التوقيع على الاتفاقات ولا يحترمون السلام. وقطعت الحكومة أيضا التزامات هامة في مجال حقوق الإنسان، وأنا أرحب بالتصديق على سلسلة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقد أكد لي الرئيس كير أن صكوك التصديق ستودع لدى الأمين العام في الأيام القليلة المقبلة.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة المساءلة. وهناك اعتراف واسع النطاق، في جنوب السودان وخارجه، بالحاجة إلى كسر حلقة الإفلات من العقاب باتخاذ بعض التدابير الملموسة لتحقيق المساءلة. وكما قال لي أحد نشطاء المجتمع المدني المحلي، فإن السلام يموت دائما عندما نتجاهل العدالة. ونفذ الاتحاد الأفريقي مبادرة هامة بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جنوب السودان في أعقاب اندلاع العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي، ولكن أُرجئ النظر فيه لحين إبرام اتفاق السلام الوشيك، على حد قول ذلك المجلس.

وطلب الأمين العام إلى الاتحاد الأفريقي، في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، أن ينظر على وجه الاستعجال في التقرير وتوصياته.

ولقد ناقشت المسائل المتعلقة بمسؤولية القيادة، والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب مع الرئيس كير في جوبا ومع السيد ماشار في أديس. وأكد لي الرئيس كير أن نتائج التحقيقات الوطنية في ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عقب اندلاع أعمال العنف، وهي النتائج التي عرضت عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سوف تنشر علنا في وقت قريب – ولكن ليس قبل إبرام اتفاق السلام.

وأرحب بالإشارات المتعلقة بالمساءلة في اتفاقي أروشا وأديس اللذين جرى توقيعهما مؤخرا، واللذين ينصّان على إيجاد محكمة جنائية مختلطة، وإنشاء عمليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك اتخاذ تدابير تتعلق بتقصي الحقائق والمصالحة، وبإنشاء لجنة للتعويضات. والواقع أن السبيل الوحيد لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة أثناء النزاع يكمن في المساءلة المجدية بشأنها.

ولكن بغية التمكن من تحقيق نتائج في هذا الصدد، هناك حاجة إلى تحسين نظامَي الأمن والعدالة. فالنظام القضائي الرسمي، وهو ضعيف جدا بالفعل، قد انهار تماما في المناطق المتضررة من النزاع. وسمعت من رئيس القضاة أنه ثمة أقل من ٢٠٠ قاض في جميع أنحاء البلد. وفي ولاية شرق الاستوائية، وهي أكبر من عدة بلدان أوروبية، لا يوجد سوى اثنين من المدعين العامين. وقال لي رئيس الشرطة الوطنية إن ٧٠ في المائة من أفراد الشرطة التابعين له هم أمّيون، لذا لا يسعه الاعتماد سوى على ثلاثة آلاف شرطي من أصل عشرة آلاف شرطي للقيام بمهام حفظ القانون والنظام.

وعندما كنت في زيارة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في سجن جوبا المركزي، اشتكى لي واحد منهم وقال إنه ينبغي الافراج عنه على الفور لأنه دفع ”الديّة“. وكان مدير السجن قد وعد بالإفراج عنه لو أمكن التأكد من ذلك.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن يُبقي هذا المجلس قيد نظره قضية المساءلة عن الانتهاكات السابقة والحالية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جنوب السودان. ومن المهم مواصلة تشجيع الحكومة على نشر نتائج تحقيقاتها، وتشجيع الاتحاد الأفريقي على نشر تقرير لجنة التحقيق التابعة له. وقد يشكل هذان التقريران معا الأساس لعملية المساءلة التي

يمكنها أن تساهم في وضع حد لدورة العنف والإفلات من العقاب، وتمهد الطريق أمام تحقيق المصالحة والسلام المستدام.

في غضون ذلك، وبغية تحقيق السلام، من الضروري تهيئة مناخ يفضي إليه. وللمساهمة في ذلك، قد يرغب المجلس في التشجيع على اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطرفين تتمحور حول حقوق الانسان. ومن شأنها أن تشمل التعاون في اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين؛ والمساعدة على جمع شمل الأسر؛ والوصول إلى المحتجزين من كلا الجانبين خلال النزاع والإفراج عنهم في إطار مبدأ ''الجميع مقابل الجميع''.

ومن الأهمية الحاسمة أيضا إجراء حوار حر وشامل للتوصل إلى سلام مستدام وبناء مجتمع ديمقراطي. والمقلق جدا في هذا الصدد هي القيود المفروضة حاليا على حرية التعبير في المجتمع المدني ووسائط الإعلام المحلية. ومثلما ذكر وكيل الأمين العام لادسوس، الصحافيون يتعرضون للاعتقال والتهديد، والصحف تتعرض للمصادرة والإغلاق. ومؤخرا جدا، وُجّهت تهديدات بإغلاق محطة الإذاعة الخاصة بالأمم المتحدة في البلد، أي إذاعة مرايا.

وينبغي عدم ادخار أي جهد لتحقيق السلام عاجلا وليس أجلا. هناك في المخيمات ١١٠ ٠٠٠ من المحظوظين الذين نوفر لهم الطعام والحماية؛ أمّا الباقون الذي يبلغ عددهم مليونين تقريبا فهم في حال أسوأ بكثير. وتوجد، على سبيل المثال، مجموعة من ٢٦٠ مشردا يقيمون في مبنى مهجور في ملكال، على أمل أن يجدوا لهم مكانا في موقع لنا يكتظ بالمدنيين الذين هم تحت حمايتنا. وبعدما شُنّت عليهم هجمات وحشية و لم يتمكنوا من الوصول إلى موقعنا المتمتع بالحماية هناك، سار هؤلاء المشردون الذين شملوا المسنّين، وذوي الإعاقة، والنساء الحوامل والأطفال، مسافة مائة كيلومتر من ولاية جونقلي. كان معظمهم من النساء لأن عددا من الرجال تعرضوا للقتل. وقال لي رئيسهم، الذي احتُجز وتعرّض للتعذيب، ''معظمهن فقدن أزواجهن، وتعرضن للاغتصاب، أو كلا الأمرين. إلا أنهن يأملن في تحقيق مستقبل أفضل لأطفالهن''.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم الرئاسة في شهر شباط/فبراير. وعلى الرغم من التاريخ المتأخر في هذا الشهر، أود أن أؤكد لكم تعاون وفدنا معكم تعاونا كاملا.

واسمحوا لي أيضا أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لبلدي. ولا بد لي من الاعتراف بأنني أفعل ذلك بينما تساورني مشاعر مختلطة.

من ناحية، نحن نقدّر تقديرا عميقا الإسهام المهم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى بلدنا في مجالات ذات أهمية حاسمة، وفي ظل ظروف صعبة جدا. لقد جاءت بعثة الأمم المتحدة هذه نتيجة الدعم والتضامن القويين من المجتمع الدولي لبلدنا الجديد الذي تعرض للخراب والوهن طوال نصف قرن من الحرب. وهذا الدعم الأوّلي يساعد البلد الآن في مواجهة الأزمة التي اندلعت في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وسرعان ما تحولت إلى حرب أهلية كاملة.

ومن ناحية أخرى، إن الصورة التي يرسمها التقرير (S/2015/118) مقلقة جدا، وهي تشكل تحديا لاعتزازنا وكرامتنا، ولقيمة استقلالنا وسيادتنا. وينبغي لهذا الأمر، بطبيعة الحال، أن يعزز دافعنا لإيجاد العلاج مع الشعور بالإلحاح، بالتعاون مع أطرافنا الإقليمية والدولية. ولكنه يسبب أيضا شعور حكومتنا وشعبنا بمشاعر متناقضة حيال مكاننا في

المجتمع الدولي، وعلاقاتنا مع ذوي الإرادة الطيبة لمساعدة البلد وشعبه الذي يعاني.

وكما ذكرت مرارا في هذا المجلس، وبقدر ما هي مؤلمة التقارير عن أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلدنا، نحن لا نريد أن نكون في حالة دفاع أو إنكار. بل على العكس من ذلك تماما، ومثلما ذكرت للتو، إننا نشعر بالتقدير والامتنان حيال كل ما يقوم به المجتمع الدولي من دعم لبلدنا المحاصر وشعبنا الذي يعاني. والسؤال الحاسم هو، ماذا يمكننا أن نفعل معا للتصدي لهذه الأزمة الوطنية.

عندما قرأت تقرير الأمين العام، أدهشني عنصران قد يشكلان أساسا للتعاون في حل الأزمة. الأول هو الانطباع بأن البلد بأسره يعيش حالة من الاضطرابات. نحن نعلم أن هناك ثلاث ولايات متأثرة بالنزاع، في حين أن بقية البلد، أي سبع ولايات، تعيش في سلام ووئام نسبيّين. ثانيا، الانطباع الذي يعطيه التقرير هو أن المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هو الذي يدير الحالة تقريبا، مع تقصير واضح من الحكومة في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان ومساعدتهم. والأسوأ من ذلك هو أن المجتمع الدولي يظهر وكأنه يبدي اهتماما بشعب جنوب السودان أكثر من زعمائه. وعلى المرء أن يشهد كم يتألم الرئيس سالفا كير ويتكلم بوضوح عن هذه الحرب العبثية والمعاناة التي تلحقها بشعبنا، حينئذ يقدّر مدى اهتمامه ببلده وبكل شعبه.

وثمة حاجة إلى تجسير الفرق بين المسؤولية الرئيسية للدولة والدعم التكميلي الذي يقدمه المجتمع الدولي، في هذه الحالة، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

رغم أن جنوب السودان منقسم الآن بشدة بين الحكومة والمعارضة، من المهم أن نتذكر بأن القيادة قد انتخبت شعبيا، وتمثل شرعية الحكومة وسيادة البلد. ومن الحكمة بطبيعة الحال، التواصل مع كلا الجانبين والعمل على تعزيز التوافق الوطني، ولكن ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون مع الحكومة الحالية لمعالجة المشاكل العملية التي تواجه البلد.

إن إدانة قيادة البلد والتهديد بفرض جزاءات شيء، وكما أتيحت لي الفرصة لأقول للمجلس، فإن من شأن ذلك الا يعمل سوى على إيجاد علاقة خصومة ومفاقمة الحالة؛ وشيء آخر تماما التأكيد مجددا بأن المجتمع الدولي قد ذهب إلى جنوب السودان في المقام الأول لدعم البلد، وبأن التطورات الأخيرة قد تقوض بالفعل طابع ذلك الدعم وحجمه، ولكن يمكن العثور على وصفات لاستعادة أساس بناء للشراكة في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وسيشكل ضرارا مزدوجا مثيرا للسخرية، معاقبة بلد يعاني أصلا من أزمة حادة. وأعتقد أنه سيكون من المناسب بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والفريق القطري الاجتماع مع سلطات البلد المعنية في الحكومة لمناقشة أفضل السبل البناءة لمعالجة تلك الأزمات ووضع استراتيجيات لذلك، وبالتزامن مع ذلك، استخدام تفاهمهم الاستراتيجي المتبادل من أجل التواصل مع المعارضة المسلحة.

وما لا يغطيه التقرير أو حتى يلمح له، ويفترض أن ذلك بسبب تعقيده وحساسيته، هو الترابط بين النزاعات داخل السودان وجنوب السودان التي تمتد إلى حدودهما وتربطهما بشكل متناقض. ويتهم كل بلد البلد الآخر بدعم متمرديه، على الرغم من أنهما ينفيان تلك المزاعم. ولكن، ما لم يتم حل تلك النزاعات الداخلية لتشجيع إحلال سلام إقليمي شامل، لن ينعم البلدان بالسلام داخليا أو بينهما. وأنا أدرك أن ذلك ربما يعني طلب الكثير من المجلس ومن البلدين، ولكنها وجهة نظر لا ينبغي تجاهلها.

وغني عن القول، بأنني لا أتوقع أي معجزات فيما يخص البحث عن حلول لتلك التحديات. وما أقترحه هو تبديد الانطباع بأن الأمم المتحدة تدير البلد تقريبا، وأن الحكومة مفرطة في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها، وأنه لا توجد سياسات وخطط أو برامج وطنية لمعالجة الأزمة التي تعصف بالبلد. وأعتقد أيضا أنه من الضروري وضع الأزمة في السياق الإقليمي لتعزيز التعاون الإقليمي الأوسع نطاقا، وخاصة بين السودان وجنوب السودان. ومن أجل إرساء تفاهمات تجاه هذه الرؤية الطموحة باعتراف الجميع، من مصلحتنا المتبادلة تحسين الاتصال والتعاون والتكامل، في مجال التصدي للتحديات في جنوب السودان وعلاقته مع السودان.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون أخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.